جامعة تيسمسيلت

مجلة

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة

تصدر عن

مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحي الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 04 العدد 02

دسيمبر 2021

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589

الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكتروني: E-ISSN : 2716-8743

الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المـــــدير الشـــرفي للـمجـــلة

أ. د. دهـــــــــوم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلـــــــــة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

أ د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د سوداني نادية ، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

أ د. سماعيل عيسى / د. محمودي أحمد / د بوكرديد عبد القادر/ د.بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د راتول محمد	جامعة الشلف
ا د عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د كمال لخريف	جامعة ابن زهر المغرب
ا د ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
ا د كمال رزيق	جامعة البليدة
أ.د الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدلجاوي	كلية الحقوق -جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د.عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د همام القوصي	جامعة حلب - الجمهرية العربية السورية
د. سلطان عبد الرحمن فتحي	الجامعة التقنية الشمالية -العراق-

د. نشأت ادوارد	معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر
ا.د.سعاد هادي حسن الطائي	جامعة بغداد
د وكيل عمار	جامعة سلطان قابوس عمان
أ.د/ رحاب يوسف	مصر
أ د. عبد السلام مخلوفي	جامعة بشار
ا د عدالة العجال	جامعة إبن باديس مستغانم
أ د. مداح لخضر	جامعة الجلفة
أ د. عمر محي الدين محمود	جامعة تيسمسيلت
أ د. عيسى سماعيل	جامعة تيسمسيلت
أ د. محمد صلاح	جامعة تيسمسيلت
أ د. خيرة مجدوب	جامعة ابن خلدون تيارت
ا د بن حميدة هشام	جامعة بومرداس
أ د بلخيري فاطنة	جامعة الجلفة
د. محمودي أحمد	جامعة تيسمسيلت
د. بوزكري الجيلالي	جامعة تيسمسيلت
د. نذير بوسهوة	جامعة يحي فارس بالمدية
د. زهير طافر	جامعة بشار
د. علي العبسي	جامعة الوادي
د. روشو عبد القادر	جامعة تيسمسيلت
د. هزرشي طارق	جامعة الجلفة
د. زياني عبد الحق	جامعة ابن خلدون تيارت
د. عبدالحق القينعي	جامعة البليدة
د. مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د. حمزة مزيان	جامعة الشلف
د بن شيخ عبد الرحمن	جامعة تيسمسيلت
د. حسيني إسحاق	جامعة معسكر
د. قسول فاطمة الزهراء	جامعة خميس مليانة
د مخوخ رزيقة	جامعة المسيلة
د فاطمة الزهرة قسول	جامعة خميس مليانة
د رابحي بوعبدالله	جامعة تيسمسيلت
د بونويرة موسي	جامعة تيسمسيلت
د بن قيدة مروان	جامعة المدية
د ميلودي اعمر	جامعة المسيلة
د بن بلس بلال	المدرسة العليا للتجارة
د بناي صبرينة	جامعة ابن خلدون تيارت

أولا: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحي الونشريسي تسمسيلت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيلت، عن طريق نشر الدراسات الجادّة والمتميّزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الاعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانيا: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة الجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لـــجامعة تيسمسيلت وتوسيع آفاق البث العلمي.

مـــحتويات العـدد

عنوان المقال	المشاركين	مؤسسة الانتماء	الصفحة
تأثير بيئة العمل الداخلية على تحسين أداء العاملين بشركة السكر السودانية	د. حسابو أحمد حسابو ؛ جامعة الإمام المهدى السودان		23-08
معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفية-	ط.د عبد الرؤوف حماني ؛ جامعة يحي فارس بالمدية ط.د نواري لعلاوي ؛ جامعة يحي فارس بالمدية		39-24
واقع وتحديات التمويل الاسلامي في الجزائر – بنك البركة الجزائري نموذجا-	كواش زهية ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة بن حاج جيلالي مغراوة فتحية؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة		55 -40
اعتماد الإدارة المحلية على آليات الجودة الشاملة لتحقيق التميز النوعي في المجتمع المحلي -دراسة ميدانية بمقر ولاية جيجل	د/ هبة ياسف ؛ جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل		74-56
أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	أقموم فاطمة ؛ مدرسة الدراسات العليا التجارية		90-75
دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	ربحي فاطمة ؛ جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة		110-91
أزمة المياه في العراق وأبعادها الاقتصادية – إشارة خاصة إلى البصرة	أبو تراب تغريد قاسم محمد ؛ جامعة البصرة ؛ العراق		134-111
دور الإبداع في إنعاش دورة حياة المنتج	جودي عبدالحق ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ا.د حميدوش احمد ؛ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة		154-135
إعادة الهيكلة التنظيمية كأداة لتعزيز تنافسية المنظمات شركة جوجل الفابت أنموذجا	عبد الجليل طواهير ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) رميساء العمراوي ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة) أمينة كنتاوي ؛ جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)		165-155

Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by

"The Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development"

LMESD

University of Tissemsilt

Volume 04 – ISSUE 02

DECEMBER 2021

revue.mesd@gmail.com

http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018

University of Tissemsilt

Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial review And specializing in economic field

Published by

The laboratory of Modern Economic and sustainable development

faculty of Economics, Business and Management Sciences

International Standard Serial Number: ISNN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة المجلد 04 العدد 02 ديسمبر 2021 ص: 024-039
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743 https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602

معيار كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بين اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية

ـدراسة تطبيقية على مجموعة البركة المصرفيةـ

Standard of capital adequacy in Islamic banks between Basel 3 and the Islamic Financial Services Board -An applied study on Al Baraka Banking Group-

ط.د عبد الرؤوف حماني[1]، ط.د نواري لعلاوي[2]

Abderraouf Hamani[1], Nouari Laalaoui[2]

جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)؛ مخبر التنمية المحلية المستدامة؛ Hamani.abderraouf@univ-medea.dz ؛

جامعة يحي فارس بالمدية (الجزائر)؛ مخبر التنمية المحلية المستدامة؛ Laalaouikhaled79@gmail.com ؛

تاريخ الاستلام: 2021/02/10 **تاريخ القبول**: 2021/03/15 **تاريخ النشر**: 2021/12/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم الفروقات بين معياري كفاية رأس المال الصادرين عن اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، إضافة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيقهما على مستوى البنوك الإسلامية.

وقد خلصت الدراسة إلى وجود بعض التشابهات بين المعيارين، إضافة إلى بعض الاختلافات كما وأن تطبيقهما على البنوك الإسلامية ممكن غير أن معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعتبر الأنسب لهذه البنوك.

كلمات مفتاحية: كفاية رأس المال.، اتفاقية بازل 3.، مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

تصنيفاتJEL : G2، E5.

Abstract:

The aim of this study is to identify the most important differences between the two standards of capital adequacy issued by Basel 3 and the Islamic Financial Services Board, in addition to identifying the extent of their applicability at the level of Islamic banks.

The study concluded that there are some similarities between the two standards in addition to some differences, and that their application to Islamic banks is possible. However, the Islamic Financial Services Board standard is considered the most appropriate for these banks.

Keywords: Capital adequacy; Basel 3; Islamic Financial Services Board.
JEL Classification Codes: G2, E5.

[1] **اسم ولقب الباحث المرسل: عبد الرؤوف حماني؛ الايمايل**: Hamani.abderraouf@univ-medea.dz

مقدمة

تعتبر اتفاقية بازل 3 أبرز ما تسعى إلى تطبيقه مختلف البنوك العالمية، كونها من أهم أساليب إدارة المخاطر، لما تحتويه من نسب خاصة بكفاية رأس المال، التي يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بها، إلا أن البنوك الإسلامية تجد العديد من المعوقات والصعوبات في تطبيق نسب كفاية رأس المال، الصادرة عن اتفاقية بازل 3، كون هذه الأخيرة مصممة للبنوك التقليدية فقط، وكما هو معروف، توجد العديد من الاختلافات بين نظام الصيرفة الإسلامية ونظام الصيرفة التقليدية، خاصة في المجال الاستثماري، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تصميم معيار خاص بالبنوك الإسلامية، إلى غاية إدخال خصائص هذه البنوك في اتفاقية بازل، التي ستكون بعد الاتفاقية الثالثة، وهو ما جاء به مجلس الخدمات المالية الإسلامية، من خلال معياره الإسلامي لكفاية رأس المال الخاص بالبنوك الإسلامية المعدل لمعيار اتفاقية بازل 3، حيث يختلف المعياران في بعض المركبات، ويشتركان في أخرى، إلا أن الإشكال يبقى في ما يجب تطبيقه على مستوى البنوك الإسلامية، حيث أن الالتزام بنسب كفاية رأس المال يبقى ضرورة حتمية لا مفر منها لإدارة المخاطر بكفاءة عالية وتفادي الوقوع في الأزمات والمشاكل المالية، التي من شأنها أن تؤثر على أداء البنوك والمؤسسات المالية.

الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"إلى أي مدى يختلف معيار اتفاقية بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية الخاص بكفاية رأس المال؟ وما مدى صعوبة تطبيقهما على مستوى البنوك الإسلامية؟ "

الأسئلة الفرعية: لمعالجة الإشكالية السابقة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهم إصدارات اتفاقية بازل 3 الخاصة بكفاية رأس المال؟
- ✓ كيف واكب مجلس الخدمات المالية الإسلامية إصدارات بازل 3 الخاصة بكفاية رأس المال؟
- ✓ هل يمكن تطبيق معياري كفاية رأس المال الصادرين عن اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- ✓ يتمتع معيارا كفاية رأس المال الصادران عن اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بخصائص موحدة، إلا أن الاختلاف الوحيد يكمن في أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أدخل خصائص البنوك الإسلامية في تركيب معياره؛
- ✓ إن معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو أفضل للبنوك الإسلامية كونه مصمما لها دون غيرها.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ التعرف على أهم الاختلافات والتشابهات بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل 3 والمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ معرفة مدى إمكانية تطبيق المعياريين على مستوى البنوك الإسلامية؛
- ✓ تحديد المعيار الأنسب لعمل البنوك الإسلامية.

الدراسات السابقة: توجد العديد من الدراسات التي اهتمت بكفاية رأس المال في البنوك الإسلامية، سواء تعلق الأمر بأطروحات دكتوراه أو مقالات وغيرها، ومن بين هذه الدراسات نذكر مايلي:

1. دراسة سعيدي خديجة تحت عنوان: إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية- أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017، تناولت الباحثة "مدى تكيف معيار كفاية رأس المال المطبق بالبنوك الإسلامية مع ما أصدرته لجنة بازل" حيث كانت أبرز أهداف هذه الدراسة هي إجراء مقارنة بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن لجنة بازل ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية المصرفية، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تقسيم البحث إلى قسمين، الأول نظري يعتمد على المنهج الوصفي، والثاني تطبيقي يعتمد على المنهج التحليلي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3 يتوافق مع طبيعة عمل البنوك التقليدية فقط، كما أن المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية على الرغم من تناسبه مع البنوك الإسلامية إلا أن هذه الأخيرة تبقى ساعية لتطبيق معيار بازل 3 رغم عدم كفاءة نتائجه على مستوى هذه البنوك، وقد وضعت الباحثة مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة تطبيق معيار كفاية رأس المال الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية في البنوك الإسلامية كونه الأكثر تمثيلا وملاءمة لها عن المعايير الصادرة عن لجنة بازل.

2. دراسة إبراهيم تومي تحت عنوان: تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية-دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، تناول الباحث الإشكالية التالية: "كيف يمكن تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية وما مدى التزام مجموعة البركة المصرفية بهذه المعايير" حيث كانت أبرز أهداف هذه الدراسة هي تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل الدولية من خلال مختلف معاييرها وتكييفها مع واقع المصارف الإسلامية، وقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي والذي اقتصر على مجموعة البركة المصرفية، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة أن لجنة بازل قامت بتطوير قواعد العمل المصرفي في اتفاقيتها الثالثة والأخيرة في مجال إدارة المخاطر من خلال معيار كفاية رأس المال، كما أن مجموعة البركة المصرفية حققت نتائج كبيرة أعلى مما هو محدد من قبل لجنة بازل، كما قدم الباحث مجموعة من التوصيات أبرزها ضرورة إيجاد البدائل الشرعية اللازمة لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، ومن بينها كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 حتى تكون ممكنة التطبيق على مستوى هذه البنوك.

3. دراسة زايدي مريم تحت عنوان: اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية-دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، تناولت الباحثة الإشكالية التالية: "ما علاقة معيار كفاية رأس المال المصرفية حسب اتفاقية بازل 3 بمخاطر صيغ التمويل الإسلامي في مصرف أبو ظبي الإسلامي" ومن بين أبرز أهداف هذه الدراسة هو التعرف على كل من اتفاقية بازل 3 ومعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي في الجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن تطبيق المعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3 هو أمر ضروري لتعزيز تنافسية هذه البنوك وفرض وجودها على مستوى الساحة المصرفية العالمية، كما وقد قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات أبرزها نشر مختلف المعايير

الخاصة بالصناعة المالية الإسلامية عبر شبكات الانترنت لتسهيل الوصول إليها وهو ما يمثل خطوة نحو الانتشار للمعرفة حول المالية الإسلامية في مختلف المجالات.

ومن خلال الدراسات السابقة، يمكن القول أنها تشترك في الهدف الذي نسعى للوصول إليه في دراستنا هذه من خلال تبيان أهم الفروقات والتشابهات بين معيار كفاية رأس المال الصادر عن اتفاقية بازل 3، والمعيار المعدل له الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إضافة إلى تحديد المعيار الأنسب للتطبيق على مستوى البنوك الإسلامية.

منهج الدراسة: في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في كلا جانبي البحث، أي الجزء النظري والجزء التطبيقي والذي هو عبارة عن دراسة حالة لمجموعة البركة المصرفية.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور كالتالي:

- ✓ مقارنة بين ترتيبات اتفاقية بازل 3 وما تم تعديله من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية حسب معيار بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3؛
- ✓ موقف البنوك الإسلامية الجزائرية من اتفاقية بازل 3.

أولا. مقارنة بين ترتيبات اتفاقية بازل 3 وما تم تعديله من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية من بين المؤسسات المالية الملزمة بمسايرة الترتيبات الموضوعة من قبل اتفاقية بازل 3 بهدف التحكم في المخاطر المصرفية بشكل فعال، إلا أن هذا الأمر يبقى محل تناقض ويطرح إشكالا على مستوى هذه البنوك فيما يتعلق بإتباع اتفاقية بازل 3، أو الاعتماد على ما تم اصداره من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق بترتيباته المواكبة لتلك الصادرة عن اتفاقية بازل 3، حيث أن هذه الأخيرة مصممة للبنوك التقليدية فقط، وكما هو معروف فهناك عدة اختلافات في طريقة عمل وخصائص البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

1. أبرز تعديلات معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3

إن معيار كفاية رأس المال لمجلس الخدمات المالية الإسلامية هو معيار معدل لما جاء في اتفاقية بازل 3 آخذا بعين الاعتبار خصائص البنوك الإسلامية وبالتالي فهناك بعض التشابهات وبعض الاختلافات بين المعيارين، وتتمثل أبرز الإصدارات فيما يلي:

أ. إضافة تعديلات على رأس المال: قامت لجنة بازل بتعديل نسب مكونات رأس المال في اتفاقيتها الأخيرة، وذلك بهدف تحسين جودته كما واكبها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بطرح نسب لرأس المال وذلك تماشيا مع اتفاقية بازل 3 ومحاولة تكييف تطبيقها على مستوى البنوك الإسلامية، وتعتبر التعديلات الموضوعة على رأس المال متشابهة بين المعيارين حيث يمكن إيضاحها فيما يلي:

ـاتفاقية بازل 3: تتمثل أهم التعديلات على رأس المال في اتفاقية بازل 3 كما يلي:

- ✓ وضع نسبة 4.5% كحد أدنى لحقوق الملكية(الأسهم العادية للمساهمين)[1]، كما يضاف إليها نسبة 2.5% كهامش إضافي على رأس المال لتصبح 7% خاصة بالأسهم العادية[2]؛

- ✓ رأس المال الإضافي المكون للشريحة الأولى(الفئة 1) يقدر ب 1.5% ليصبح إجمالي رأس المال الفئة 1 8.5% من إجمالي رأس المال[3]؛
- ✓ رأس المال الفئة 2 يقدر ب 2%، وبالتالي يصبح إجمالي رأس المال الواجب الاحتفاظ به يقدر ب 10.5%.

ـمعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3: تعتبر التعديلات الخاصة برأس المال مطابقة لتلك الموضوعة في اتفاقية بازل 3، ويمكن اختصارها فيما يلي[4]:

- ✓ نسبة 4.5% فيما يخص حقوق الملكية يضاف إليها هامش إضافي يقدر ب 2.5% لتصبح 7%؛
- ✓ إجمالي رأس المال الفئة 1 يقدر ب 6% وبعد إضافة الهامش الإضافي المقدر ب 2.5% لحقوق الملكية يصبح 8.5%؛
- ✓ رأس المال الفئة 2 يقدر ب 2% ومنه يصبح إجمالي الحد الأدنى لرأس المال 10.5% بعد إضافة هامش التحوط الإضافي.

ويمكن اختصار هذه التعديلات في الشكل الموالي:

الشكل 1: تعديلات رأس المال الموضوعة في اتفاقية بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية

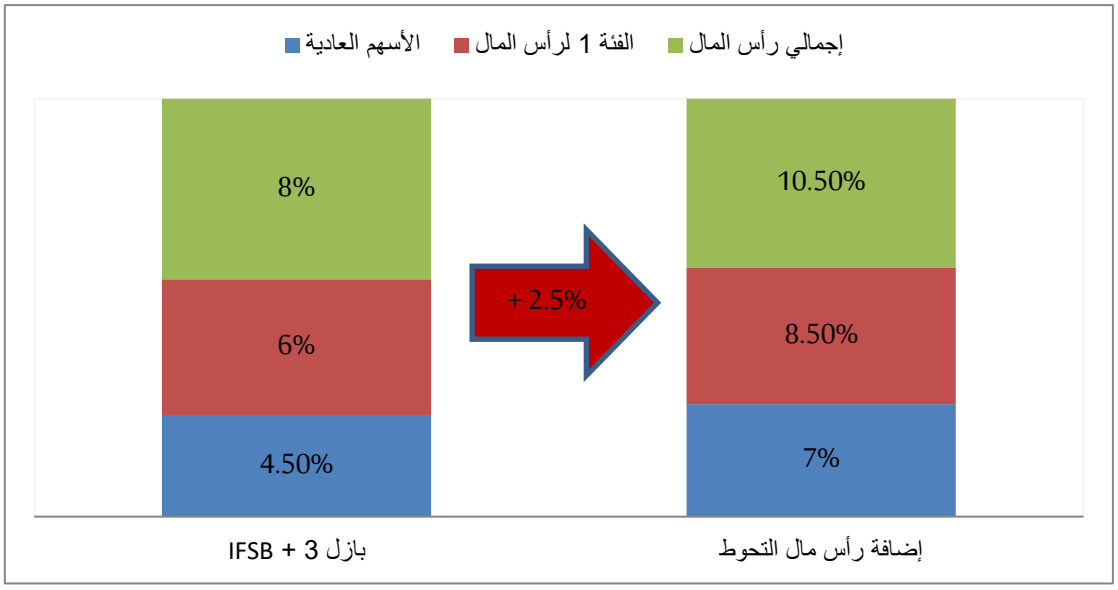

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات السابقة.

كما تم وضع ترتيبات نسبية زمنية سواء من قبل اتفاقية بازل 3 أو مجلس الخدمات المالية الإسلامية كونه معدل لما جاء في اتفاقية بازل، فالترتيبات الخاصة باتفاقية بازل 3 يمكن تمثيلها كما يلي:

الجدول1: الترتيبات الخاصة برأس المال الصادرة عن اتفاقية بازل 3

البيان	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الحد الأدنى لنسبة حقوق الملكية		3.5%	%4	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5	%4.5
رأس مال التحوط					%0.625	%1.25	%1.875	%2.5
الحد الأدنى لحقوق الملكية+رأس مال التحوط		3.5%	%4	%4.5	%5.125	%5.75	%6.375	%7
رأس المال الفئة 1		%4.5	%5.5	%6	%6	%6	%6	%6
الحد الأدنى من الأموال الخاصة		%8	%8	%8	%8	%8	%8	%8
الحد الأدنى لإجمالي رأس المال+رأس مال التحوط		%8	%8	%8	%8.625	%9.25	%9.875	%10.5

Source: Basel Committee on Banking Supervision, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, 2010, P 69.

وتتمثل الترتيبات الخاصة بمجلس الخدمات المالية الإسلامية والمواكبة لاتفاقية بازل 3 كما يلي:

الجدول 2: الترتيبات الخاصة برأس المال الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية

البيان	السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي حقوق الملكية المرجح بأوزان المخاطرة			4.5%	4.5%	4.5%	4.5%	4.5%
إجمالي رأس المال الأساسي المرجح بأوزان المخاطرة			6%	6%	6%	6%	6%
رأس المال النظامي المرجح بأوزان المخاطرة		8%	8%	8%	8%	8%	8%
المستوى المطلوب من الهامش الإضافي على رأس المال				0.625%	1.25%	1.875%	2.5%

Source: IFSB, Previous Source, P 13-17.

من الجدولين السابقين نلاحظ عدم وجود اختلاف تقريبا بالترتيبات الموضوعة من قبل اتفاقية بازل 3 والترتيبات الموضوعة من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يخص رأس المال، وبالتالي فإن كل من اتفاقية بازل 3 و IFSB يشتركان في النسب الموضوعة لرأس المال، حيث أن كل اصدار من قبل اتفاقية بازل 3 تم مواكبته من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية وبالتالي فلا يوجد اختلاف في بسط معادلة كفاية رأس المال والخاص أساسا بنسب برأس المال.

ب. معادلة كفاية رأس المال: قامت لجنة بازل بوضع معادلة لكفاية رأس المال في اتفاقيتها الثالثة والأخيرة، وهي تطوير وتحسين لمعدلاتها السابقة الموضوعة في اتفاقية بازل 1 واتفاقية بازل 2، كما قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بوضع معادلة لكفاية رأس المال وذلك لمواكبة إصدارات اتفاقية بازل 3، ويمكن تمثيل هاتين المعادلتين كما يلي:

-اتفاقية بازل 3: يمكن تمثيل معادلة كفاية رأس المال حسب بازل 3 كما يلي[5]:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الشريحة 1(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة 2}}{\text{مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر(مخاطر السوق+مخاطر الائتمان+مخاطر التشغيل)}} \geq 10.5\%$$

-معادلة كفاية رأس المال حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية: أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية معادلتين لكفاية رأس المال معدلتان لما جاء في اتفاقية بازل 3، ويمكن تمثيل هاتين المعادلتين كما يلي[6]:

- **المعادلة المعيارية:**

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+مخاطر[التشغيل]-الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}}$$

- **معادلة تقدير السلطة الإشرافية:**

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المؤهل}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)+مخاطر التشغيل]-الموجودات المرجحة بحسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الموجودات المرجحة)}\alpha\text{-1(-الاستثمار المقيدة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق) حسب أوزان مخاطرها الممولة من خلال حسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة[}\alpha\text{-)الائتمان+مخاطر السوق من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات]الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)}}$$

من معادلة كفاية رأس المال الصادرة عن اتفاقية بازل 3 والمعادلتين الصادرتين عن مجلس الخدمات المالية، يمكن القول أن الاختلاف الوحيد يكمن في طريقة حساب عناصر المقام وذلك لاختلاف نوعية الحسابات أو الودائع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية حيث أن هذه الأخيرة تحتوي على جزء كبير من ودائعها في شكل ودائع استثمارية، ويمكن حساب الموجودات المرجحة حسب أوزان المخاطر والممولة من حسابات الاستثمار بطريقتين:

-الطريقة الأولى: تتمثل في مجموعة من الخطوات نذكرها فيما يلي[7]:

✓ تحديد نسبة مساهمة حسابات الاستثمار في تمويل الموجودات وذلك من خلال:

$$\frac{\text{إجمالي الحسابات المشاركة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \frac{\text{إجمالي الودائع-حسابات جارية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

- ✓ بعد الحصول على نسبة حسابات الاستثمار من المعادلة السابقة نقوم بإيجاد إجمالي الموجودات المرجحة لحسابات الاستثمار وذلك من خلال:

نسبة مساهمة حسابات الاستثمار*(مخاطر السوق+مخاطر الائتمان).

ـالطريقة الثانية: تقوم على مجموعة من الخطوات نذكرها فيما يلي:

- ✓ تحديد حجم مخاطر الائتمان للموجودات الممولة من حسابات الاستثمار من خلال[8]:

$$\frac{\text{حجم حسابات الاستثمار*إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

- ✓ تحديد حجم مخاطر السوق للموجودات الممولة من حسابات الاستثمار من خلال:

$$\frac{\text{حجم حسابات الاستثمار*إجمالي الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

- ✓ من خلال العلاقتين السابقتين وبعد الجمع نتحصل على إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها والممولة من حسابات الاستثمار.

2. النسب المالية

كإضافة إلى ما سبق، قامت اتفاقية بازل 3 بوضع بعض النسب الأخرى خاصة بالسيولة سواء طويلة الأجل أو قصيرة الأجل إضافة إلى نسبة الرافعة المالية حيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ بهذه النسب لمواجهة حالات عدم التأكد التي يمكن أن تعيق عمل البنوك التجارية، كما قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بمواكبة اصدارات اتفاقية بازل 3 بوضع نسب الرفع المالي فقط دون التطرق لنسب السيولة، ويمكن تمثيل أهم النسب الصادرة عن اتفاقية بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يلي:

أ. النسب الصادرة عن اتفاقية بازل 3: تتمثل أبرز النسب الصادرة عن اتفاقية بازل 3 فيما يلي:

ـنسبة تغطية السيولة LCR : تمثل نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة إلى صافي التدفقات النقدية الصادرة خلال 30 يوم بحيث يجب أن تكون أكبر أو تساوي 100%، ويمكن تمثيلها كما يلي[9]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

ـنسبة صافي التمويل المستقر NSFR: تتمثل في نسبة أموال البنك المتمثلة في حقوق الملكية وأموال الغير إلى مجموع استخداماتها والتي يجب أن تكون أكبر أو تساوي 100%، ويمكن تمثيلها كما يلي[10]:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر المتاح} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

ـنسبة الرافعة المالية LR: أضافت لجنة بازل معيار جديد هو الرافعة المالية وهي نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية دون إدخال المخاطر بحيث يتوجب أن تكون النسبة أكبر أو تساوي 3%، ويمكن تمثيلها كما يلي[11] :

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الشريحة الأولى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} \geq 3\%$$

ب. النسب الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية: تتمثل النسب الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي:

ـنسبة الرافعة المالية: كما وسبق الذكر، مجلس الخدمات المالية الإسلامية قام بإصدار نسبة واحدة فقط كإجراء لمواكبة اتفاقية بازل 3 وهي نسبة الرفع المالي حيث تتمثل كما يلي[12]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \geq 3\%$$

كما أن الرفع المالي في البنوك الإسلامية غير معتمد بشكل كبير كون التمويل الإسلامي غير معرض بشكل كبير للتعامل مع المنتجات التي تعتمد على الرفع المالي بشكل كبير لأن أحكام الشريعة الإسلامية تتطلب ارتباط مختلف آليات وصيغ التمويل بالاقتصاد الحقيقي، أي الأعمال التي لها صلة بالإنتاج والتجارة، كما توجد بعض القيود على تجارة الديون والتعامل مع المنتجات التي تحتوي على عنصر الغرر، وفي نفس الوقت تشجيع المشاركة في المخاطر، مما يؤدي إلى الحد من آثار الرفع المالي على مستوى البنوك الإسلامية[13].

ثانيا. كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية حسب معيار بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3

1. التعريف بمجموعة البركة المصرفية

تم تأسيس مجموعة البركة المصرفية في 27 جوان 2002 كشركة مساهمة في مملكة البحرين وهي مرخصة كبنك إسلامي من طرف البنك المركزي البحريني ومدرجة في بورصتي البحرين وناسداك بدبي وهي تعتبر من رواد العمل المصرفي الإسلامي على المستوى العالمي حيث تتمتع بانتشار جغرافي واسع من خلال وحدات مصرفية وفروع تابعة لها بلغت أكثر من 700 فرع وهي توزع على 17 دولة في مناطق مختلفة من العالم، يبلغ رأس المال المصرح للمجموعة 2.5 مليار دولار أمريكي[14].

2. نسب كفاية رأس مال مجموعة البركة الإسلامية وفق معيار بازل 3 ومعيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية

قبل القيام بحساب نسبة كفاية رأس مال مجموعة البركة المصرفية من المهم التطرق إلى توجيهات البنك المركزي البحريني حول التعديلات المجراة على كفاية رأس المال حسب بازل 3، حيث يطلب البنك المركزي فيما يتعلق بالحد الأدنى المطلوب نسبة 12.5% أي أكثر من نسبة بازل 3 المقدرة ب 10.5% كما يجب أن يكون رأس مال الفئة 1 أكبر من 10.5% إضافة إلى وضع القرارات النهائية بالنسبة للبنوك الإسلامية فيما يتعلق بالمعيار الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية المعدل لمعيار بازل 3[15]، وسنقوم من خلال الجدول الموالي بحساب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2015-2019 حسب معيار اتفاقية بازل 3 والمعيار الإسلامي الصادر عن IFSB خلال الفترة 2015-2019.

الجدول 3: نسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2015-2019 (الوحدة بالألف دولار أمريكي)

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
رأس مال الفئة 1		1890123	1760951	2191050	1876104	1828091
رأس مال الفئة 2		104110	140186	144471	214251	235607
إجمالي رأس المال المؤهل		1994233	1901137	2335521	2090355	2063698
مخاطر الائتمان		10706587	9119179	10147015	9298528	9346347
مخاطر السوق		1230738	1335850	1515425	1151875	1228050
مخاطر التشغيل		1766624	1869546	1920251	1912917	1846191
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر		13703949	12324575	13582691	12363320	12420588
إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من حسابات الاستثمار		7430054	6335532	6966600	6271265	6549134
نسبة كفاية رأس المال حسب بازل 3		14.55%	15.43%	17.19%	16.91%	16.62%
نسبة كفاية رأس المال حسب IFSB		31.79%	31.74%	35.30%	34.31%	35.14%

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات 2015-2019.

من الجدول السابق وبعد حساب نسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية حسب معيار بازل 3 وحسب معيار IFSB خلال الفترة 2015-2019 نلاحظ أن المجموعة قد سجلت نسب أعلى مما هو مطلوب من قبل البنك المركزي البحريني وأعلى مما هو محدد من قبل مقررات بازل 3 ومجلس الخدمات المالية الإسلامية أي أكثر من 12.5% و 10.5% على التوالي، وبالتالي فإن مجموعة البركة المصرفية تتمتع بملاءة مالية جيدة من خلال تحقيق نسب كبيرة لكفاية رأس المال كما أنها توافقت مع كلا المعياريين حيث حققت نسب عالية بالنسبة للمقررات الصادرة عن اتفاقية بازل 3 والتي شهدت ارتفاع ملحوظ من 2015 إلى غاية 2017 بنسب 14.55%، 15.43% و 17.19% على التوالي، كما عرفت انخفاض طفيف سنة 2018 ليس بالشكل الكبير بنسبة 16.91% حتى تستقر تقريبا سنة 2019 بنسبة 16.62%، إضافة إلى تحقيق نسب جد مرتفعة فيما يخص بمعيار IFSB والتي كانت ثابتة تقريبا خلال الفترة 2015-2016 بنسب 31.79% و 31.74% تواليا حتى ترتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة 2017-2019 بنسب 35.30%، 34.31% و 35.14% على التوالي، ومن الملاحظ أن نسب المعيار الإسلامي أعلى بكثير من نسب معيار اتفاقية بازل 3 حيث تصل إلى أقرب من النصف أحيانا وذلك راجع إلى طريقة حساب عناصر المقام حيث تفرض البنوك الإسلامية أن تكون مخاطر الاستثمار شبه منعدمة وهو يمثل الفارق الوحيد بين المعياريين.

الشكل 2 : تطورنسب كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2015-2019

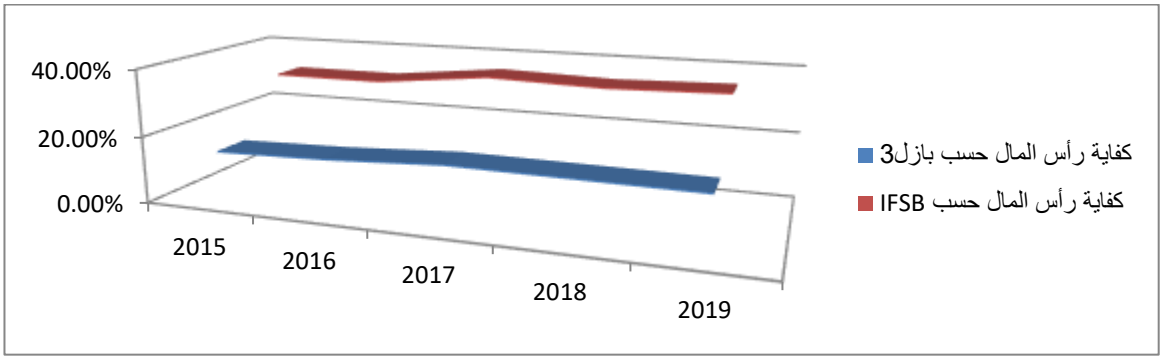

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 1.

الجدول 4: نسب كفاية رأس مال الفئة 1 ونسب حقوق الملكية لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2015-2019

البيان	السنة	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة رأس المال للفئة 1 حسب بازل 3		13.80%	14.29%	16.13%	15.17%	14.72%
نسبة رأس المال الفئة 1 حسب IFSB		30.13%	29.40%	33.12%	30.80%	31.35%

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية للسنوات 2015-2019.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموعة البركة المصرفية قد احترمت النسب الخاصة برأس المال الفئة 1 الموضوعة من قبل اتفاقية بازل 3 و مجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث كانت النتائج المشيرة للنسب أعلى مما هو مطلوب من قبل اتفاقية بازل 3 و مجلس الخدمات المالية الإسلامية أي أكثر من 8.5% طيلة الفترة 2015-2019 كما أن المجموعة احترمت النسبة المحددة محليا أي الموضوعة من قبل البنك المركزي البحريني أي أكثر من 10.5%، كما نلاحظ أن النسب حسب معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية أعلى من تلك المحققة من قبل اتفاقية بازل 3 وذلك كون معيار IFSB يأخذ بعين الاعتبار حسابات الاستثمار في إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر أي اختلاف في طريقة حساب إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر بين اتفاقية بازل 3 ومعيار IFSB المعدل لمعيار بازل 3.

الشكل 3: تطورنسب رأس المال الفئة 1 لمجموعة البركة المصرفية خلال الفترة 2015-2019

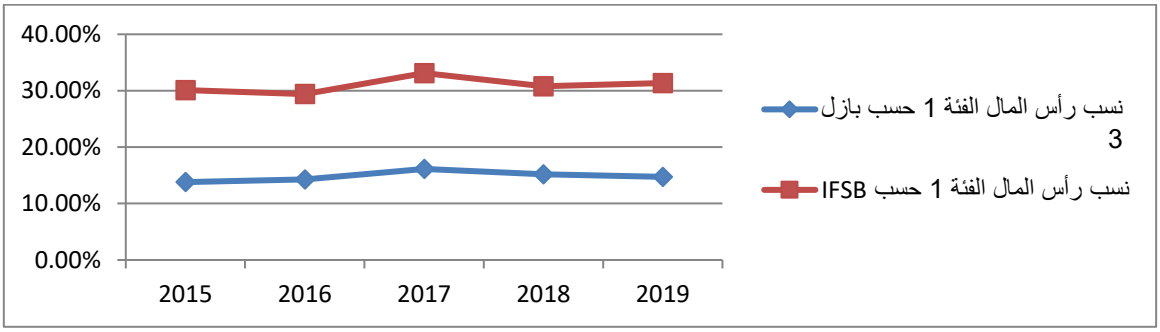

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 2.

ثالثا. موقف البنوك الإسلامية الجزائرية من اتفاقية بازل 3

يوجد في الجزائر بنكان إسلاميان هما بنك البركة وبنك السلام ، وهم أحد فروع مجموعة البركة المصرفية ومجموعة السلام البحرينيين، كما قامت الدولة الجزائرية سنة 2020 بفتح شبابيك ذات طبيعة إسلامية على عدد من البنوك التقليدية أبرزها البنك الوطني الجزائري وذلك في إطار تعميم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد تحقيقها مستويات جيدة خلال مدة معتبرة.

1. التعريف ببنك البركة الجزائري: تم تأسيس بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 برأس مال يقدر ب 500.000.000 د.ج وهو أول بنك برأس مال مختلط عام وخاص، ويعد بنك البركة الجزائري شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحريني في إطار قانون 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، تحصل بنك البركة الجزائري على أحسن بنك في الجزائر لست سنوات متتالية باعتباره من أبرز البنوك على الساحة المصرفية الجزائرية[16].

2. التعريف ببنك السلام الجزائري: تم اعتماد بنك السلام من قبل البنك المركزي الجزائري في سبتمبر 2008 برأس مال يقدر 7,2 مليار د.ج ليتم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار د.ج، وهو عبارة عن بنك شامل يعمل وفق القوانين الجزائرية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية في مختلف ممارساته، تم إنشاؤه كشراكة تعاونية بين الجزائر والبحرين[17].

3. بنك الجزائر ومقررات اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال

قام بنك الجزائر بإصدار تعليمات خاصة بكفاية رأس المال على مختلف البنوك الجزائرية العاملة سواء الإسلامية أو التقليدية، وذلك لمسايرة المقررات الصادرة عن اتفاقية بازل 3، و قد نص بنك الجزائر في تعليماته فيما يخص كفاية رأس المال من خلال النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، ومن بين أبرز هذه التعليمات نذكر ما يلي[18]:

- ✓ يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق بنسبة 7% على الأقل.
- ✓ يجب أن تغطي الأموال الخاصة الصافية أي القاعدية والتكميلية على الأقل 9,5% لإجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية(القاعدية+التكميلية)}}{\text{مجموع المخاطر المرجحة(مخاطر السوق+مخاطر القرض+مخاطر التشغيل)}} \geq 9.5\%$$

- ✓ تحديد هامش أمان بنسبة 2.5% يجب الاحتفاظ به من قبل البنوك والمؤسسات المالية بحيث يتكون من الأموال الخاصة القاعدية وهو بمثابة صمام أمان.
- ✓ تقاس مخاطر الائتمان عن طريق التنقيط التي تضعه هيئات خاصة خارجية يحددها البنك، أو عن طريق استخدام الترجيحات الجزافية المنصوص عليها في النظام 14-01 في حالة عدم الاعتماد على التنقيط.
- ✓ يجب تغطية المخاطر التشغيلية بنسبة 15% من متوسط صافي النواتج البنكية للسنوات المالية الثلاث الأخيرة.
- ✓ يجب أن تغطي الأموال الخاصة الموضوعة لمخاطر السوق خطر الوضعية على محفظة التداول وخطر الصرف.

- ✓ وضع بنك الجزائر نظام خاص بالمخاطر الكبرى والمساهمات وهو النظام 14-02 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والذي يفرض على البنوك الاحتفاظ بنسبة أقل أو تساوي 25% من مجموع المخاطر المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة[19].
- ✓ يجب أن يكون إجمالي المخاطر التي يتعرض لها البنك على نفس المستفيد الناتجة عن التي تفوق 10% من الأموال الخاصة القاعدية أقل أو تساوي 8% من مبلغ الأموال الخاصة القاعدية.
- ✓ اصدار النظام 11-04 المؤرخ في 24 ماي 2011 الخاص بمخاطر السيولة والتي اهتم بها بنك الجزائر كونها من مرتكزات اتفاقية بازل 3 حيث فرض معامل أدنى للسيولة أكبر أو يساوي 100%[20]، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{الأموال الأصول السائلة قصيرة الأجل+التزامات التمويل المستلمة من البنوك}}{\text{الاستحقاقات تحت الطلب قصيرة الأجل+الالتزامات المقدمة*100}} \geq 100\%$$

ولم يذكر البنك المركزي الجزائري أي تشريع يخص البنوك الإسلامية فيما يتعلق بكفاية رأس المال حيث أن كل التعليمات التي أصدرها تخص البنوك الجزائرية كافة دون استثناء وهنا يقع بنكا البركة والسلام الجزائريان في إشكالية تطبيق مقررات كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 كون هذه الأخيرة خاصة بالبنوك التقليدية، وبالتالي سينتج عليها نتائج غير دقيقة بالنسبة لهذين البنكين، كما يمكنهما تطبيق معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلا أنه لا يوجد له أي إشارة في التشريع الجزائري رغم أنه الأنسب للبنوك الإسلامية.

خاتمة:

يعتبر معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 قابل للتطبيق على مستوى البنوك الإسلامية كما رأينا مع مجموعة البركة المصرفية والتي هي مقيدة بإتباع ما تم اصداره في مقررات بازل 3 نظرا لفرضه من قبل البنك المركزي البحريني إلا أن نتائجه لا تعكس الملاءة الحقيقية لهذا البنك كون هذه المقررات خاصة بالبنوك التقليدية فقط، كما تمكنت المجموعة من التكيف مع المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعدل لمعيار اتفاقية بازل 3 لكفاية رأس المال من خلال تطبيقه والتناسب مع نسبه المحددة وهو يعد الأنسب للبنوك الإسلامية لأخذه بعين الاعتبار خصائصها المكونة، وبالتالي تبقى هذه البنوك تواجه إشكال تطبيق معيار كفاية رأس المال بين اتفاقية بازل 3 المعترف بها دوليا والمطلوبة من قبل السلطات النقدية والمعيار الإسلامي الذي يعتبر الأنسب لها.

ومن خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ المعيار الأخير لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لكفاية رأس المال هو معيار معدل لمعيار اتفاقية بازل 3 ومكيف لعمل البنوك الإسلامية؛
- ✓ تعتبر الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية هي مصدر إشكال واختلاف معياري كفاية رأس المال حسب بازل 3 وحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ يشترك معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 مع معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية في طريقة حساب عناصر البسط أي نسب إجمالي رأس المال، كما يختلفان في عناصر المقام أي إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر؛
- ✓ تعتبر نسبة الرافعة المالية هي الوحيدة التي أصدرها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كإضافة إلى نسبة كفاية رأس المال وذلك في سبيل مواكبة اتفاقية بازل 3 والتي أصدرت نسب خاصة بالسيولة ونسب صافي التمويل المستقر كإضافة إلى نسبة كفاية رأس المال؛

- ✓يراعي معيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خصائص البنوك الإسلامية وبالتالي فهو الأنسب للتطبيق على مستوى هذه البنوك؛
- ✓تمكنت مجموعة البركة المصرفية من تطبيق معيار كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 كأحد الإجراءات الضرورية الموضوعة من قبل البنك المركزي البحريني من خلال تحقيق نتائج جيدة رغم عدم كفاءة هذه النتائج كونه خاص بالبنوك التقليدية، كما تمكنت المجموعة من تحقيق نتائج كبيرة فيما يخص المعيار الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمعدل لمعيار اتفاقية بازل 3؛
- ✓قام التشريع الجزائري بإصدار نسب معدلة لكفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 3 وفرضها على مختلف البنوك العاملة بما فيها البنوك الإسلامية، كما لم يتطرق إلى أي تشريع خاص بمعيار كفاية رأس المال الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، تم وضع بعض الاقتراحات كما يلي:

- ✓ضرورة الوصول إلى تشريع خاص بالبنوك الإسلامية فيما يتمثل بكفاية رأس المال مع وجوب قبوله وتطبيقه دوليا؛
- ✓العمل على إيجاد صلة وتوافق بين البنوك الإسلامية ومعايير لجنة بازل.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1]. Rachida Hennani, L'évolution des Accords de Bâle: d'une approche microprudentielle a un cadre macroprudentiel, Revue d'analyse économique, Vol 92, N° 03, 2016, P 608.

[2]. Jonas Niemeyer, Basel III, what and why?, Sveriges Riskbank economic Review, N° 01, 2016, P 80.

[3]. Alexander Reimers, Bâle III et les banques coopératives: défis et pistes de solutions, Assurances et gestion des risques, Vol 80, N° 02, 2012, P 352.

[4]. IFSB, IFSB-15 REVISED CAPITAL ADEQUACY STANDARDFOR INSTITUTIONS OFFERING FOR INSTITUTIONS OFFERING[EXCLUDING ISLAMIC INSURANCE (TAKĀFUL) INSTITUTIONS AND ISLAMIC COLLECTIVE INVESTMENT SCHEMES], Kuala Lumpur, Malaysia, 2013, P 14.

[5].حياة نجار، اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13، العدد 13، 2013، ص 280.

[6] .IFSB, Previous source, P 66-68.

[7] .خديجة سعيدي، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017، ص 161.

[8].مريم زايدي، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2017، ص 270-271.

[9]. Basel Committee on Banking Supervision, International Framework for Liquidity risk measurement, standards and monitoring, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, 2010, P 05.

[10]. The same source, P 20.

[11]. Basel Committee on Banking Supervision, Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, Basel, Switzerland, 2014, P 01.

[12] .IFSB, Previous source, P 23.

[13] .The same Source, P 22.

[14] .البركة، نبذة عن المجموعة، الموقع الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction، تاريخ الاسترداد 28-11-2020.

[15]. Central Bank of Bahrain, Annuel Report, 2013, P 10.

[16] .بنك البركة الجزائري، عن بنك البركة الجزائري، الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري https://www.albaraka-bank.com، تاريخ الاسترداد 12-20-2020.

[17] .مصرف السلام-الجزائر، عن مصرف السلام-الجزائر، الموقع الالكتروني لمصرف السلام-الجزائر https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، تاريخ الاسترداد 12-20-2020.

[18] .بنك الجزائر، النظام رقم 14-01، الجزائر، 2014.

[19] .بنك الجزائر، النظام رقم 14-02، الجزائر، 2014.

[20] .بنك الجزائر، النظام رقم 11-04، الجزائر، 2011.

قائمة المراجع:

- ✓ خديجة سعيدي، 2017، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- ✓ مريم زايدي، 2017، اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية رأس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ✓ حياة نجار، 2013، اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 13(13)، ص 273-298.
- ✓ البركة، نبذة عن المجموعة، الموقع الالكتروني لمجموعة البركة المصرفية https://www.albaraka.com/ar/about-al-baraka/about-us/introduction، Consulté le 28/11/2020.
- ✓ بنك البركة الجزائري، عن بنك البركة الجزائري، الموقع الالكتروني لبنك البركة الجزائري https://www.albaraka-bank.com، Consulté le 12/20/2020.
- ✓ مصرف السلام-الجزائر، عن مصرف السلام-الجزائر، الموقع الالكتروني لمصرف السلام-الجزائر https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0.html، Consulté le 12/20/2020.
- ✓ مجموعة البركة المصرفية، 2015-2019، التقارير السنوية، البحرين.
- ✓ بنك الجزائر، 2014، النظام رقم 14-01، الجزائر.
- ✓ بنك الجزائر، 2014، النظام رقم 14-02، الجزائر.

- ✓ بنك الجزائر، 2011، النظام رقم 11-04، الجزائر.
- ✓ Alexander Reimers, 2012, Bâle III et les banques coopératives: défis et pistes de solutions, Assurances et gestion des risques, Vol 80(02), P 345-379.
- ✓ Jonas Niemeyer, 2016, Basel III, what and why?, Sveriges Riskbank economic Review, N° 01, P 61-93.
- ✓ Rachida Hennani, 2016, L'évolution des Accords de Bâle: d'une approche microprudentielle a un cadre macroprudentiel, Revue d'analyse économique, Vol 92(03), P 595-617.
- ✓ Basel Committee on Banking Supervision, 2010, Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems, Bank for International Settlements, Switzerland.
- ✓ Basel Committee on Banking Supervision, 2010, International Framework for Liquidity risk measurement, standards and monitoring, Bank for International Settlements, Switzerland.
- ✓ Basel Committee on Banking Supervision, 2014, Basel III leverage ratio framework and disclosure requirements, Bank for International Settlements, Switzerland.
- ✓ IFSB, 2013, IFSB-15 REVISED CAPITAL ADEQUACY STANDARDFOR INSTITUTIONS OFFERING FOR INSTITUTIONS OFFERING[EXCLUDING ISLAMIC INSURANCE (TAKĀFUL) INSTITUTIONS AND ISLAMIC COLLECTIVE INVESTMENT SCHEMES], Malaysia.